

من عقابها الإيمان تحت المعنى لا وانه البرزخ من الرزق يذكروا بغيره من هذا المعنى
المعنى الثاني هو قوله ويعد في ذلك وجوب التمتع له تعالى والبصر والكلام يعني
يعد في ذلك وجوب تنزهه تعالى عن التقاير وجوب هذه الصفات الثلاثة لم يتعلم
عرفت فيما سبق ان التلخيص العقلي على الشافعية كوزن اضدادها مما نفاير ومولانا
جل وعلا منتزه عن التقاير باجماع العقلاء قوله انما لم يجب له تعالى له من
الصفات الى اخره يعني بهذا الكلام وجه استلزامه استغناءه تعالى عن الصفات
وهذا الذي يلزم ثبوتها المجامع لوانتفاعوا من تلك الصفات اما الوجود
والقوة والبقاء والمخالفة للمواد والاشياء ومعنى الوجود بالتحقق وهو
استغناءه عن التخصيص فلا يجوز عليك بعد ان وصلت الى هذا الموضوع ان تقول كل
واحد من هذه الصفات الخمس يستلزم الحروف وفيه من تمام استلزام كل
صاحبة مقتضى المحذورات سواء في ذلك من وجوب له المعنى المطبق عن
تمام استواء بقولنا اصل الصفة لكان محتاجا الى الحدوث استغناءه عن
هذه الصفات الخمس لم يتعلم قوله او المجدل استغناءه عن وجوب البرزخ الثاني
من معنى القيام بالتحقق وهو الاستغناء عن المحل قوله او من يدور عنه
انفكاكه استغناءه عن وجوب التنزه عن التقاير الذي يذخر فيه وجوب الشرح
لم يتعلم والبصر والكلام وهو حقيقة منه تنزهه تعالى عن الاغراض اذ يعد له
واحكامه والالتزام ببقائه تعالى الرما يحصل عرضه كيف وهو جل وعلا الغنى
عن كل ما سواه ثم الغرض المجمع منه تعالى عبارة عن وجوبه باعتمادها على
على الجملة وجعل من الوجود او على سطح من الاحكام الشرعية من مرامات
مصلحة وهو الية تعالى او الخلقه والاختفاء ان كمال الوجود يصير مستحيل على الله
مفعل يشق من المشكليات ولا تزك ان لو وجب عليه تعالى ان يكون
مقتضى الوجود الذي لا يمكن له ان لا يجب عليه تعالى ان لا يكون هو كما انه

وتصل
بأنه لا يمكن
تقديره
بأنه لا يمكن
تقديره
بأنه لا يمكن
تقديره

جل وعلا اما عودها اليه تعالى ولما يلزم عليه من احتياجه تعالى الى ان يعمل
بمخلوقه وانما الخلقه بكنه الرزق ايضا لما يلزم عليه من وجوب التمتع
بخلق المصلحة لخلقها تعالى عن الرزق ووجوب التمتع كما ان الرزق ايضا هو
القسم الثاني احتياجه جل وعلا عن الرزق المخلوق وهو المصلحة التي يوجب
لخلقها كالثواب ونحوه ليتم بها ويكمل عن الرزق كونه واجب له الغنى المطبق
تبارك وتعالى وقد استبان ان افعال جل وعلا حكمه لا علمه بالاعمال وانما
هي محض الاختيار وما راعا تعالى من مصالح الخلق في محض فضله ولا حق
له عليه تعالى وان شئت اصر العقول الى القسم الاول قوله ان يكون من
تنزهه تعالى عن الاغراض الرزق قوله عن كماله هو اضطرنا الى القسم الثاني قوله
وترايوت منه ايضا انه لا يجب عليه تعالى من المشكليات ولا تزك الى
اخره هو اما ان يفارق كماله جل وعلا في وجوب له تعالى الخلقه
عموم الغنى والارادة والعلم له لوانتفع به من هذه الامور ان يكون تعالى
شأنه من الحوادث ولما يفترق اليه عن شيء كيف وهو كمال الغنى
الذي كماله هو اضطرنا من هذا ما بينه من تحت المعنى الثاني الذي
يتضمنه معنى الوجود والاختفاء ان واجب الوجود لا يستلزم فدرته
تعالى بالجملة العيش المصغر فيه اليه ولا الرزق يستلزم وجوب انصافه
تعالى بالجملة والارادة والعمامة لجميع متعلقاتها لما عرفت فيما سبق
من وجوب توفيق تبارك وتعالى على الارادة والعلم ويستلزم ايضا وجوب انصافه
تعالى بالجملة لوجوب توفيق وجود تلك الصفات على صفة الجملة من وجوب
ايضا له تعالى الوعد والامر الا لو كان معه تعالى ثابته الوهيمه لما افتقر اليه من

شأنه

العلم